قراءة الصحف: التحقيق في خروقات مشروع ملكي..والوزراء البرلمانيون يحرمون الدولة من 10 ملايير

نستهل قراءة الصحف اليومية المغربية، الصادرة يوم الأربعاء 22 ماي الجاري، منها التي تحدّثت عن "صفيح ساخن في الأفق.. الحريك يتفاقم"، و"الوزراء البرلمانيون يحرمون الدولة من 10 ملايير"، و"التحقيق في خروقات مشروع ملكي"، و"الدرك يشن حملة على تهجين الكيف بالشمال".

وتفاصيل أَوْفَى نعرضها لكم في العناوين التالية:

التحقيق في خروقات مشروع ملكي

البداية مع يومية "الصباح"، التي أوردت بأن ا رسالة مجهولة توصل بها الوكيل العام للملك باستئنافية البيضاء أخيرا، فضحت خروقات خطيرة ورشاوي تقدر بالملايين في المشروع الملكي الخاص بإيواء قاطني أحياء الصفيح بمديونة، ضواحي البيضاء، تورط فيها رجال السلطة المحلية ومستشارون جماعيون بالمنطقة.

وكشفت مصادر "الصباح" أن الوكيل العام للملك أحال الرسالة المجهولة نهاية الأسبوع الماضي على الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، نهاية الأسبوع الماضي، وأمر مسؤوليها بفتح تحقيق للوقوف على حقيقة الفضائح المتضمنة فيها، من قبل تسجيل غرباء في لائحة المستفيدين من البقع الأرضية مقابل رشاو تصل قيمتها إلى سبعة ملايين.

145 مشروعا تنمويا في مهب "الريع"

وفي موضوع مغاير أفادت نفس الصحيفة بأن لجان افتحاص تابعة لجهة البيضاء-سطات والمفتشية العامة للداخلية، أحصت أكثر من 145 مشروعا تنمويا" تعرضت إلى عمليات "حلب" من قبل رؤساء جماعات ورؤساء مصالح وأقسام أخلت بمبادئ الشفافية والمنافسة وأحدثت أضرارا كبيرة في الميزانيات، وأثرت على برنامج ومخططات العمل والتنمية بهذه الوحدات الترابية.

وتحدثت مصادر عن خروقات قانونية ومالية وتقنية بالجملة شابت مشاريع مبرمجة في إطار مخططات التنمية بجماعات حضرية وقروية تابعة لأقاليم سطات وبرشيد والمحمدية، إذ عمد مسؤولون بهذه الجماعات إلى إبرام عقود والتوقيع على دفعات أولى إلى الشركات النائلة للصفقات، دون التأكد من احترام الضوابط المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة.

وأعطت مصادر مثالا على ذلك بجماعة أولاد أمراح بإقليم سطات، إذ صادق المجلس على 53 مشروعا بغلاف مالي إجمالي قدره 58.643,800 درهم حددت مساهمة الجماعة فيه بمبلغ 12.818.800 درهم، دون أن تقوم الجماعة بتشخيص دقيق يبرز إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الوزراء البرلمانيون يحرمون الدولة من 10 ملايير

نمر إلى صحيفة "الأخبار" التي أوردت أنه في الوقت الذي تفرض مدونة الضرائب نسبة 10 في المائة على أجور الموظفين التي لا تقل عن 4000 درهم، فإن قوانين الحكومة والبرلمان، قدمت حصانة ضريبية مطلقة تجاه تعويضات الوزراء والبرلمانيين.

وكشفت مصادر مطلعة أن استثناء أعضاء المؤسسة التشريعية والتنفيذية من الضريبة على الدخل يفوت على خزينة الدولة ما يفوق 10 ملايير سنتيم سنويا، مضيفة أن أعضاء البرلمان بمجلسيه معفيون من دفع 8 ملايير و200 مليون سنتيم، في حين أن أعضاء الحكومة يفوتون على خزينة الضرائب مليارين و100 مليون سنتيم.

بصمة إلياس العماري في صراعات «البام»

ومن نفس المنبر الورقي، نقرأ أن مصادر قيادية بحزب الأصالة والمعاصرة، أكدت أن بصمة إلياس العماري، الأمين العام السابق، حاضرة بقوة في الصراعات التي اندلعت أخيرا داخل الحزب بين تيار الأمين العام الحالي، حكيم بنشماش، المدعوم من طرف العربي المجرشي، وتيار أحمد اخشيشن وفاطمة الزهراء المنصوري، المدعوم من طرف رجل الأعمال الريفي، محمد الحموتي، الذي تربطه علاقة متوترة مع العماري، بعدما تخلى عنه هذا الأخير في عز أزمة مشاريعه العقارية.

وكشف مصدر من المكتب السياسي أن العماري بدأ، خلال اليومين الأخيرين، في إجراء اتصالات بمجموعة من المتمردين على بنشماش، يحذرهم من مغبة مساندة تيار اخشيشن، كما بدأ بعض أتباعه في ترويج أخبار حول عودته المحتملة لإنقاذ الحزب من الانشقاق، وذلك بعد زرع «البلبلة» داخل الحزب، لكي يرسل إشارات بكونها الوحيد القادر على الحفاظ على وجود الحزب داخل الساحة السياسية.

اتهامات لمراكز خدمات التأشيرات بـ"ابتزاز" المغاربة ومطالب بإخضاعها للمراقبة

وننتقل إلى صحيفة المساء التي أوردت أنه في الوقت الذي بات المغاربة الراغبون في الحصول على تأشيرات "شينغن"، يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على المواعيد، دخلت عدد من الفرق البرلمانية على الخط المطالبة وزارة الخارجية والتعاون الدولي بضرورة إيجاد الحل التأخرات الحاصلة على مستوى المواعيد والتصدي لإهانة كرامة المواطنين أمام القنصليات.

ووجه فاروق الطاهري، النائب البرلماني عن فريق العدالة والتنمية، اتهامات المراكز خدمات التأشيرة بابتزاز المغاربة، وقال الطاهري، في جلسة الأسئلة الشفهية أول أمس الإثنين: «المراكز الخدماتية التي أوكل إليها استقبال ملفات التأشيرة تقوم بابتزاز المواطنين ومطالبتهم بما بين 900 و1200 درهم، علاوة على أنها تطلب من مرافقي العجزة أداء مبلغ 240 درهما.

وسجل المتحدث ذاته أنه تتم إهانة المواطنين بعدم تقديم المعلومات وطول أوقات الانتظار أمام الشبابيك، إلى جانب تأخر المواعيد التي تصل إلى ثلاثة أشهر. وطالب النائب البرلماني بضرورة إخضاع هذه المراكز للمراقبة، خاصة فيما يتعلق بالمبالغ المستخلصة ومدى احترامها لحقوق الإنسان.

الدرك يشن حملة على تهجين الكيف بالشمال

ومن نفس الصحيفة نقرأ أنه في فصل جديد من فصول الحرب المفتوحة على زراعة القنب الهندي بأقاليم الشمال، والتي تعرف استعمال أنواع جديدة مهجنة تتميز بمردودية مهمة وتركيز عال المادة المخدرة، شنت مصالح الدرك الملكي والمياه

والغابات بضواحي إقليم شفشاون عملية أمنية تروم القضاء على مشاتل عشوائية في الغابات يستعملها بعض الفلاحين من أجل تهجين أنواع جديدة من الكيف.

وفي السياق ذاته، قامت مصالح الدرك الملكي باب برد، بحضور السلطة المحلية لقيادة أونان ومصالح المياه والغابات، بإتلاف وحرق مواد تستعمل في تهجين بذور الكيف المستوردة، بناء على تقارير المصالح المياه والغابات بباب برد بحجة أن هذا المستودع العشوائي شيد بأرض تدخل ضمن التحديد الغابوي، وقامت اللجنة التي أشرفت على العملية بحرق كمية مهمة من التجهيزات الفلاحية التي تستعمل في عمليات التهجين، والتي توزعت بين أنابيب الماء للسقي بالتقطير إلى جانب أدوات أخرى تستعمل في تهجين البذور وكمية من البلاستيك، الذي كان يستعمل في تغطية الشتلات بعد وضعها في أحواض بلاستيكية صغيرة.

CNSS يقترح اعتبار 4100 درهم دخلا جزافيا لسائقي الطاكسيات

وإلى يومية "أخبار اليوم"، نقرأ أنه رغم صدور قانون التغطية الصحية والتقاعد للمهن المستقلة قبل سنتين، وإصدار عدد من النصوص التنظيمية المرتبطة به، فإنه لم يدخل بعد حيز التطبيق، بسبب صعوبات في المشاورات مع المهنيين حول الدخل الجزافي الذي سيقتطع الاشتراك على أساسه.

وحددت الحكومة 6،37 في المائة نسبة اشتراك في التغطية الصحية و10 في المائة في التقاعد، لمختلف الفئات من المهنيين المستقلين.

وسيكون هذا النظام إجباريا، لكنه سيكون اختياريا بالنسبة إلى تقاعد الفئات التي يقل دخلها عن الحد الأدنى للأجور زائد النصف.

وحسب عبد اللطيف مرتقي المدير العام بالنيابة لصندوق الضمان الاجتماعي، فإن المشاورات مازالت جارية مع المهنيين للاتفاق على الدخل الجزافي، حيث كشف لـ"أخبار اليوم" أن الصندوق قدم مقترحاته بالنسبة إلى بعض الفئات. مثلا، بالنسبة إلى سائقي الطاكسيات، اقترح دخلا يتراوح بين 4100 و4900 درهم.

صيف ساخن في الأفق..الحريك يتفاقم

ومن نفس الصحيفة، نقرأ في ظل غياب أرقام رسمية شهرية حول عدد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون إلى المغرب من إفريقيا جنوب الصحراء، بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وعدم الاستقرار في المنطقة، كشفت معطيات جديدة أن أعداد المهاجرين عبر الطريق الغربية للبحر الأبيض المتوسط الذين يخرج أغلبهم من المغرب إلى إسبانيا خلال السنة الجارية، ارتفعت بنسبة 27،2 في المائة مقارنة بالسنة الماضية؛ ما يجعل الهجرة السرية أحد أكبر التحديات التي تواجه المغرب بعد خطر الإرهاب، والأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المملكة منذ سنة 2016.

ومن أجل مواجهة هذا التحدي، تفكك الأجهزة الأمنية المنظمات الإجرامية المتخصصة في تهجير البشر، رغم محدودية المقاربة الأمنية حيث أن مشكل الهجرة لا يعالج في بلدان العبور والاستقبال، بل في بلدان المنشأ.

يأتي هذا بعد عودة الهجرة السرية إلى الواجهة في الأيام الأخيرة، إذ أغاثت وحدات الخفر السواحل تابعة للبحرية الملكية، في عملية بعرض المتوسط، ليلة الأحد- الاثنين الماضية، عدة مراكب مطاطية، على متنها 169 مرشحا للهجرة السرية من جنوب الصحراء، وفق مصدر عسكري.

وفيات دار الخيرية.. اللغز

نختم جولتنا الصحفية من يومية "الأحداث المغربية" التي أوردت أن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، طالبت بالتحقيق في طبيعة وفاة ثلاثة نزلاء بمركز الخير بالدار البيضاء والكشف عن مصير المدعو نور الدين حسنية، وتحديد مكانه وإن كان بالفعل توفي بالمركز الجامعي ابن رشد، الذي كان نزيلا به بقسم العناية المركزة في حالة متأخرة من مرض السرطان، مشيرة إلى أن العدد الإجمالي الحالات الوفيات منذ مطلع سنة 2019 بلغ 17 حالة وفاة، فيما وصل العدد الإجمالي للوفيات بالمركز إلى 101 خلال مدة لا تتعدى 16 شهرا.

وأكد تقرير توصلت به الهيئة من مرافق المرضى أنه أثناء قيام هذا الأخير بزيارة تفقدية لنور الدين حسنية، لم يجده، علما أنه كان في حالة غيبوبة، ولا يمكنه مغادرة المستشفى، مضيفا أنه واصل البحث عنه في مستودع الأموات لكن لم يجده.

وأشارت الهيئة إلى أنها راسلت كلا من وزير الداخلية ووزيرة الأسرة والتضامن ووزارة الصحة ورئيس النيابة العامة، من أجل فتح تحقيق حول وفيات مركز تيط مليل، خاصة أن هناك حالات يشتبه في وفاتها بسبب الإهمال.

وبهذا الخصوص أكدت حسناء حجيب، عضو اللجنة الإدارية والمنسقة الوطنية لحقوق المرأة بالهيئة الوطنية الحقوق الإنسان، أن الهيئة راسلت النيابة العامة في الموضوع لكن لحد الساعة لم تتلق أي جواب.